احال الشجر والبالغ هو المدرك البالغ وفي النهاية لابن الاثير
الغصن يجمع على اغصان وهو اطراف الشجر ما دامت فيها نابتة
ويجمع على غصون قوله الثالثة متى وقع الجار والمجرور
صفة او صلة او خبرا او حالا تعلق بمحذوف قال في المغني
اي واجب الحذف وربما ظهر في ضرورة كقوله
لك العز ان مولاك عز وان يهن ، فانت لدى بحبوحة الهون كاين
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده مما وقع فيه حالا فزعم ابن
عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر
والصواب ما قاله ابو البقا وغيره ان هذا الاستقرار معناه
عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص قوله
تقديره كاين على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما
قوله او استقر اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا
وتعبيره بكاين او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقديره ما كان
بمعناهما نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول وحصل وثبت
ووجد في الثاني قال في المغني ان اريد المضي قدر كان او استقر
او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم
والجزا في غد قدر يستقر او هما هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهى
قال التفتازاني في حواشي الكشاف ومما يجب التنبيه له انه
اذا قدر في الظرف المستقر كان او كاين فهو من التامة بمعنى
حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان
الظرف في موضع الخبر فيفتقر الى كان اخرى ويتسلسل التقديرات
انتهى ثم وجه الشيخ في المغني كلا من المذهبين فقال فمن
قدر في الخبر والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في

العمل

العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد
ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل
المقدر اولى وليس بشي لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف
فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد ثم قال الاصل ان يقدر المحذوف
متقدما على الجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما
يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد
لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان
في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق
فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدا انتهى وقول الشيخ تقديره كاين او استقر هذه الجملة
محلها الجر صفة لقوله بمحذوف اي بمحذوف مقدر بنحو كاين او استقر
مما سموه كونا مطلقا احترز به عن الكون الخاص نحو قايم وجالس
قال في المغني فانه لا يجوز تقديره الا لدليل ويكون الحذف حينئذ
جايزا لا واجبا ولا ينتقل الضمير من المحذوف الى الجار والمجرور وتوهم
جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله اتفاقهم على جواز حذف
الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط
النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج
على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف
وعليه قول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف
وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن
فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة انتهى ه

Copyright © King Saud University